musawah
KNOWLEDGE BUILDING BRIEFS — 04

سيداو
وقوانين الأسرة المسلمة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) اتفاقية دولية صدقت عليها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا، وتهدف إلى القضاء على التمييز الذي تواجهه المرأة في كل مجالات حياتها.

رغم مشاركتها في صياغة الاتفاقية، تتذرع بعض الحكومات بأن سيداو أو بعض موادها غير قابلة للتطبيق في بلدانها لعدد من الأسباب المتعلقة بالإسلام والقوانين الاسلامية. تدعي بعضها ، على سبيل المثال، أن سيداو تتعارض مع الشريعة وأن القوانين أو الممارسات لا يمكن تغييرها لأنها إلهية. والحقيقة أنه لا يمكن استخدام الاسلام لتبرير التمييز ضد النساء.

تؤكد مساواة أن التطبيق الكامل لسيداو ممكن في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، حيث أن مبادئ الإسلام وقيمه الجوهرية، بما فيها المساواة، والقسط، والعدل، متوافقة تمامًا مع سيداو. وبالتالي يمكن إصلاح القوانين والممارسات في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وكذلك تلك المتعلقة بالاقليات المسلمة في البلدان الاخرى لتعكس قيم الاسلام السمحة. وهو فعلا مايحدث الان في بعضها. ولطالما كانت عملية إصلاح القوانين والممارسات لفائدة المجتمع والصالح العالم جزءًا من التراث الفقهي الإسلامي.

ما هي سيداو؟

ما هو تاريخ سيداو؟

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 1979 اتفاقية سيداو، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول 1981 بعد أن صدقت عليها 20 دولة.

يدعي البعض أن القوى "الغربية" هي التي وضعت مواد اتفاقية سيداو وفرضتها على بلدان الجنوب، بما فيها الدول ذات الأغلبية المسلمة. بيد أن ما حدث على أرض الواقع، هو أن وفودًا من دول ذات أغلبية مسلمة شاركت بشكل فاعل في عملية صياغة مواد سيداو. وقد تمت صياغة الاتفاقية على مدى سنوات عديدة، من خلال مجموعات عمل ولجان مشكلة من ممثلين لمختلف البلدان والمناطق. وكانت وفود البلدان ذات الأغلبية المسلمة تمثل نحو ثلث الوفود المشاركة في أيٍ من تلك اللجان. وتشهد سجلات عملية كتابة مسودة الاتفاقية بأن وفودًا إسلامية من مصر، وإندونيسيا، والهند، وإيران، وباكستان، والسنغال على وجه الخصوص، لعبت دورًا محوريًا في كتابة مواد سيداو.

والواقع أن سجلات عملية صياغة مواد الاتفاقية تعكس تعاونًا بين وفود تمثل مختلف الديانات والأيديولوجيات، عابرة للتقسيمات الشمال/الجنوب والغرب/اللا غرب؛ كما تثبت تلك السجلات أن كل الوفود ـ وليس وفود البلدان ذات الأغلبية المسلمة فقط ـ كانت مهتمة بضمان اتساق مواد الاتفاقية مع دساتير بلدانها وقوانينها الوطنية (دينية كانت أم لا). كما أن مسودات البنود عرضت على الحكومات للحصول على موافقتها في مراحل مختلفة من تلك العملية، ولم تكن هناك سوى بضعة إعتراضات من حكومات البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

نظام حقوق الإنسان بوجه عام، واتفاقية سيداو على وجه الخصوص، تم وضعهم بمشاركة بلدان ذات أغلبية مسلمة أو ممثلين عنها، أخذت في اعتبارها سياقاتها الخاصة و مخاوفها.

من يشارك في سيداو؟

صدقت على سيداو 189 دولة – أي كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء إيران، وبالو، والصومال، والسودان، وتونجا، والولايات المتحدة الأمريكية. بمجرد تصديق أي دولة على سيداو، تصبح ملزمة بالعمل على إدراج مواد الاتفاقية في دستورها، وقوانينها، وسياساتها، وممارساتها بهدف ضمان مكافحة التمييز ضد المرأة.

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ("اللجنة") مكونة من 23 خبيرة في حقوق المرأة من جميع أنحاء العالم. تشرف اللجنة على تطبيق اتفاقية سيداو وتقدم تفسيرات لمواد الاتفاقية من خلال توصيات عامة دورية. كذلك تنظم اللجنة جلسات استماع لحالات منفردة وتجري تحقيقات في الانتهاكات الممنهجة لحقوق المرأة، بالنسبة للدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري لسيداو.

يحق **للمنظمات غير الحكومية** أن تقدم مدخلات عند تقديم الحكومات تقاريرها إلى اللجنة، وذلك من خلال تقارير ظل أو تقارير بديلة، أو اقتراحات، أو بيانات شفاهية خلال جلسات سيداو. كذلك يحق **للمنظمات غير الحكومية والأفراد** التقدم ببيانات أو أدلة على الانتهاكات الممنهجة للحقوق، وذلك بموجب البروتوكول الاختياري لسيداو.

صدقت على سيداو

189 دولة

أي كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء

الصومال، بالو، إيران، تونجا، السودان، الولايات المتحدة الأمريكية

اللجنة مكونة من

23 خبيرة في حقوق المرأة

من جميع أنحاء العالم

يحق للمنظمات غير الحكومية

تقارير ظل أو تقارير بديلة

أن تقدم مدخلات عند تقديم الحكومات تقاريرها إلى اللجنة

تلتزم الدول المصدقة على اتفاقية سيداو بالعمل نحو التطبيق الكامل لمواد الاتفاقية، وتراقب هذا التطبيق لجنة سيداو، وهي هيئة مكونة من خبيرات في مجال حقوق المرأة. وللمنظمات غير الحكومية أن تمد اللجنة بمعلومات حول مدى وفاء الدول بالتزاماتها.

ما هي التحفظات على الاتفاقية؟

للدول، عند تصديقها على الاتفاقية، أن تسجل "تحفظات" أو تصدر إعلانات بعدم التزامها بمواد أو بنود معينة في الاتفاقية. على أنه لا يسمح بتسجيل تحفظات ضد "هدف وغرض الاتفاقية".

من بين دول منظمة التعاون الإسلامي الـ 57، صدقت 32 دولة بدون تحفظات على المواد الرئيسية من 1 الى 16 ، في حين استندت 16 دولة عضو بالمنظمة إلى الإسلام، أو القانون الإسلامي، أو الشريعة لتبرير تحفظاتها على مواد رئيسية.

صدقت 32 دولة من منظمة التعاون الإسلامي

بدون تحفظات على المواد الرئيسية

رغم أن تسجيل التحفظات متاح، فقد أقرت لجنة سيداو أنه: " لا الممارسات التقليدية، أو الدينية، أو الثقافية، ولا القوانين والسياسات المحلية غير المتوافقة"، يمكن أن تتخذ ذريعة لانتهاك الاتفاقية، وأن التحفظات على المادة 16، سواء سيقت لها أسباب وطنية، أو متعلقة بالتقاليد، أو دينية، أو ثقافية فهي ـ التحفظات – لا تتسق مع الاتفاقية، وبالتالي غير مسموح بها ويجب مراجعتها وتعديلها أو سحبها.

هي المبادئ والمواد الرئيسية لاتفاقية سيداو؟

المبادئ الرئيسية لاتفاقية سيداو هي **عدم التمييز**، **والتزام الدولة**، **والمساواة الموضوعية:**

• عدم التمييز

تتبنى سيداو **رؤية واسعة للتمييز** تشمل الفعل والإحجام عن الفعل، سواء كان الفعل أو عدمه بقصد التمييز أو يرمي إليه، أو كان من آثار أي منهما التمييز ضد المرأة.

• التزام الدولة

تطالب سيداو الدول **بالإدانة الفعلية للتمييز** ضد المرأة، و**العمل على القضاء على التمييز** في القوانين، والسياسات، والممارسات، سواء كانت من فعل الدولة أو فاعلين أفراد، و**أن تعزز بالدعوة النشطة الى المساواة** بين الرجال و النساء ، وأن **تتخذ "تدابير خاصة مؤقتة"** من شأنها المساعدة على معالجة التمييز التاريخي والتعجيل بالمساواة الفعلية.

• المساواة الموضوعية

تتجاوز رؤية سيداو للمساواة المقاربة الرسمية التي تتعامل مع كل الناس على قدم المساواة بغض النظر عن خلفيات كل منهم؛ إذ تناصر سيداو **المساواة في الفرص**، بمعنى أن تتاح للمرأة فرص مساوية لما يتاح للرجل، وأن تستطيع النفاذ إلى تلك الفرص، بضمان القوانين، والسياسات، والمؤسسات.

وتناصر كذلك سيداو **المساواة في النتائج**، – حيث تستطيع المرأة أن تشعر بالفعل بالمساواة مع الرجل في الحياة الخاصة والعامة على حد سواء.

تغطي **المواد** من 1 إلى 6 من اتفاقية سيداو هذه المبادئ الرئيسية والالتزامات العامة للدول بتحقيق عدم التمييز والمساواة الموضوعية. وتغطي **المواد** من7 إلى 16 من الاتفاقية مسائل محددة تتعلق بمجالات الحياة العامة والخاصة التي تواجه المرأة فيها التمييز؛ في حين تختص المواد من 17 إلى 30 بتأسيس لجنة سيداو وتضع الخطوط العريضة للآليات التي يتم من خلالها العمل بالاتفاقية.

المبادئ الأساسية لسيداو هي عدم التمييز، والتزام الدولة، والمساواة الموضوعية. تعالج سيداو تحديدًا مسائل متعلقة بالتوصيفات النمطية للجندر، والإتجار بالمرأة لأغراض الجنس، والحياة السياسية والعامة، والقوانين الوطنية، والتعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية، ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والمرأة الريفية، والمساواة أمام القانون، والعلاقات الزواجية والأسرية.

مواد 1–6
المبادئ الأساسية والالتزامات العامة

- تمييز (المادة 1)
- تدابير السياسة (المادة 2)
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 3)
- تدابير خاصة (المادة 4)
- الادوار النمطية للرجل والمرأة و التحيز (المادة 5)
- دعارة المرأة (المادة 6)

مواد 7–16
مسائل محددة

- الحياة السياسية والعامة (المادة 7)
- التمثيل (المادة 8)
- الجنسية (المادة 9)
- التعليم (المادة 10)
- العمالة (المادة 11)
- الصحة (المادة 12)
- الفوائد الاقتصادية والاجتماعية (المادة 13)
- المرأة الريفية (المادة 14)
- القانون (المادة 15)
- الزواج و العلاقات الأسرية (المادة 16)

مواد 17–22
لجنة سيداو وعملية تقديم التقارير

مواد 23–24
اثار على الدول الأطراف

مواد 25–30
إدارة الاتفاقية

كيف تجري عملية تقديم التقارير للجنة سيداو؟

بمجرد تصديق الدولة على الاتفاقية، تصبح ملزمة بتقديم **تقرير الدولة الطرف** إلى لجنة سيداو **خلال عام واحد**، وتقرير يتم تحديثه **كل أربع سنوات** بعد ذلك. تقوم اللجنة بمراجعة التقرير الكتابي وتطلب من الدولة الطرف تقديم إجابات إضافية على **قائمة المسائل والأسئلة**.

تجتمع اللجنة بعد ذلك بممثلي الدولة الطرف في جنيف في **جلسة سيداو** لمناقشة الوضع في تلك الدولة وتوضيح التقرير والإجابات. تصدر اللجنة مجموعة من **الملاحظات الختامية** وتعليقات وتوصيات للعمل عليها خلال السنوات الأربع التالية.

يمكن للمنظمات غير الحكومية التقدم إلى اللجنة بمدخلات في هذه العملية، عن طريق **تقرير ظل أو تقرير بديل** يعلق على تقرير الدولة الطرف، وأن تقترح على اللجنة بنودًا يمكن أن تضمنها في قائمة المسائل والأسئلة التي ستصدرها، كما يمكنها التقدم بمداخلات شفاهية خلال جلسة سيداو.

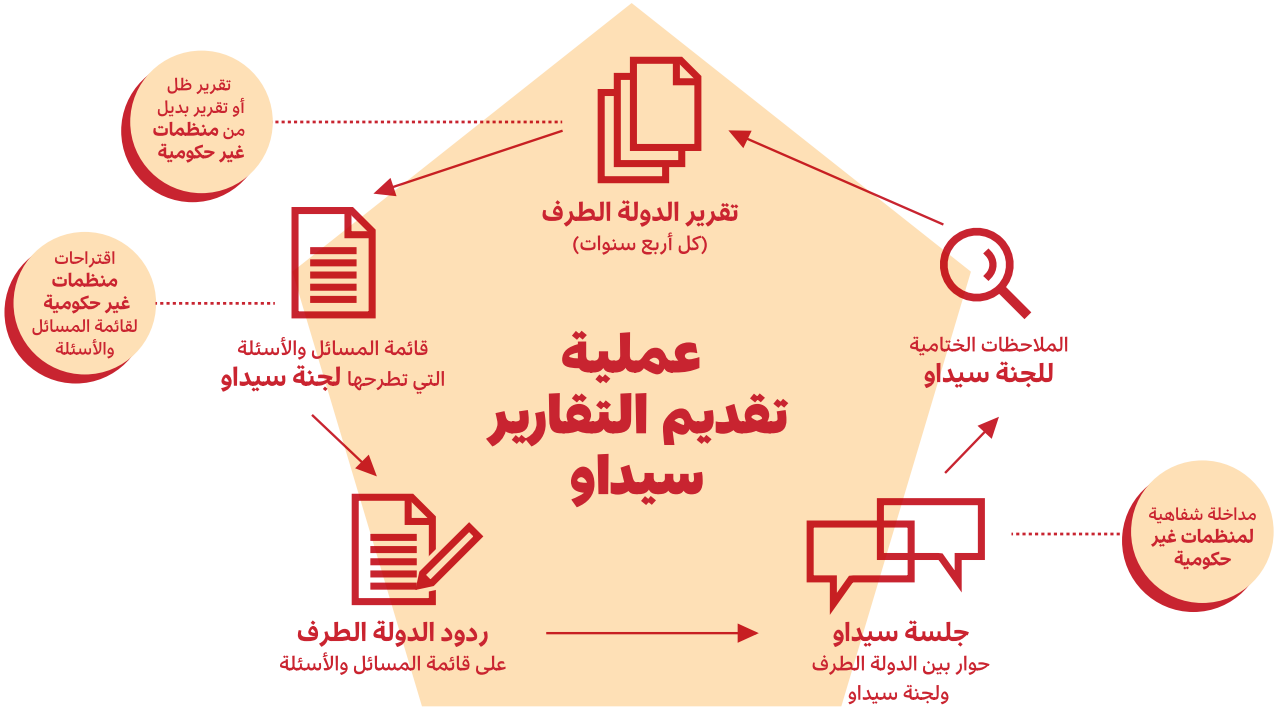

سيداو وقوانين الأسرة المسلمة

حظيت المادة 16 من اتفاقية سيداو، والمتعلقة بالحياة الزوجية والعائلية، بأكبر عدد من التحفظات التي سجلتها حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عادةً ما كانت تحتج بأنها لا تستطيع تطبيق نقاط محددة في الاتفاقية متعلقة بالزواج والأسرة، لأنها تتعارض مع الدين و التقاليد ، أو لعدم رغبة الحكومات ,في حالة البلاد ذات الاقليات المسلمة ,التدخل في الحقوق الدينية و الثقافية لتلك الأقليات التي تعيش على أراضيها.

ولكن العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، أو تلك التي لديها أقليات مسلمة قد أصلحت بالفعل بعض أو كل قوانين الأسرة المسلمة التي تطبقها، وأصبحت الآن متسقة مع الاتفاقية. كذلك رفعت العديد من تلك البلدان تحفظاتها على مواد معينة، وهو ما يثبت في حد ذاته إمكانية إصلاح القوانين المستندة إلى تراث قانوني إسلامي، وأن قوانين وسياسات الدولة يمكن أن تتطور عبر الزمن.

أصدرت مساواة في 2011 دراسة بعنوان "سيداو وقوانين الأسرة المسلمة: بحثًا عن أرضية مشتركة"، وثّقت فيها للأساليب التي تنتهجها الحكومات لتبرير عدم التزامها بمواد سيداو، وطرحت ردودًا مستندة إلى تعاليم الإسلام، ومعايير حقوق الإنسان، والواقع المعيش. كذلك طرحت الدراسة أمثلة لقوانين وممارسات تستند إلى الحقوق، في بلدان ذات أغلبية مسلمة.

ترى مساواة أنه لا يمكن أن يكون هناك عدل في زماننا وسياقنا بدون مساواة بين الجنسين. وهنا يمكن أن تكون سيداو مصدرً امفيدا للبلدان ذات الأغلبية المسلمة وتلك التي لديها أقليات مسلمة، فيما يتعلق بمسارها نحو العدل.

تؤمن مساواة بالتوافق التام بين تعاليم الإسلام ومعايير حقوق الإنسان العالمية، بما فيها سيداو، وبأن كلاهما ديناميكي ودائم التطور.

أمثلة:
ردود على تبريرات الدولة الطرف لعدم الالتزام

كيف تبرر الدول الأطراف عدم الالتزام بمواد سيداو، وكيف ترد مساواة على ذلك؟

حجة الدولة الطرف:

الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع أو المصدر الأساسي لتعريف حقوق الرجل والمرأة وواجبات ومسؤوليات كل منهما. الدولة لا تستطيع تطبيق مواد سيداو ما لم تكن متسقة مع الإسلام والشريعة أو إن كانت متعارضة معهما.

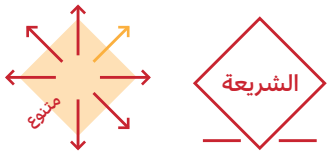

رد مساواة:

كثيرٌ مما يطلق عليه اليوم "قانون إسلامي" أو "شريعة" هو في واقع الأمر "فقه" أي تفسيرات فقهاء مسلمين للشريعة. ويزخر التراث الفقهي الإسلامي بالعديد من المذاهب الفقهية التي تعكس اختلاف مواقف الفقهاء القدماء. وقد كان هذا "الاختلاف" يحظى باعتراف واسع واحترام، بل واحتفاء في تراث الفقه الإسلامى، الذي يعتبر بحق كيانًا شديد الثراء بالاراء الفقهية. فلم تكن هناك أبدًا نسخة ثابتة واحدة لما يسمى بـ "القانون الإسلامي."

قوانين وسياسات الأسرة المسلمة هي في واقع الحال تفسيرات بشرية للوحي الإلهي، دونها خبراء قانونيون من البشر، وتبناها مشرعون بشر بوصفها قوانين. وبما أن تلك القوانين والسياسات نتاج تفسيرات بشرية فهي إذن غير معصومة، وبالتالي يمكن تغييرها مرارًا وتكرارًا، خاصةً إذا ما كانت ترسخ الظلم، أو الغلظة، أو الضرر. لذلك، يجب أن تكون المساواة، والعدل، والتراحم، والاحترام المتبادل، والتي تمثل الأهداف الرئيسية للشريعة، وكذلك القيم الجوهرية لسيداو، هي الموجِّه لتطوير قوانين المسلمين وممارساتهم.

حجة الدولة الطرف:

يمنح الاسلام للمرأة ما يكفي ويفيض من عدل ومن حقوق وواجبات تكاملية بين الرجل والمرأة.

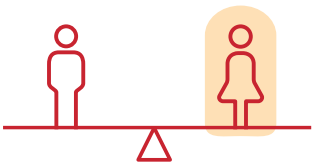

رد مساواة:

وفر الإسلام بالفعل للمرأة حقوقًا ثورية، ورفع وضعها في زمن نزول الوحي، في القرن السابع الميلادي. وكثير مما جاء في القرآن كان إصلاحيًا، وأحدث تحولاً في القوانين والممارسات العرفية الجاهلية، حتى يقضي على الظلم والمعاناة. ولكن هذا المسار توقف خلال الـ ٣٠٠ عام التالية عندما ظهرت المذاهب الفقهية وترسخت أقدامها. فقد فهم الفقهاء الأقدمون النصوص وفسروها في ضوء قيم ومعايير عصرهم وسياقاته. ولكن تلك التفسيرات الفقهية لا تعكس الرؤية الأصلية للزواج كما جاءت في القرآن، كما أنها لا تعكس الواقع الذي يعيشه معظم الرجال والنساء اليوم. يجب ان نعاود السعى نحو العدل الذي بدأ في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) في ظل تغير الواقع المعيش.

حجة الدولة الطرف:

الثقافة، والعادات، والتقاليد، بما في ذلك احترام حقوق الأقليات، تمنع التطبيق الكامل للاتفاقية

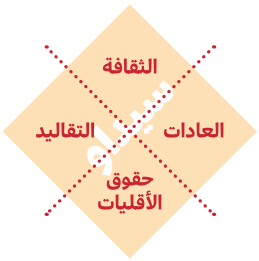

رد مساواة:

كثيرًا ما تدعي الحكومات، خاصةً في سياقات الأقليات المسلمة أن: "المجتمع غير مستعد للتغيير"، حتى عندما تقر قوانين الأغلبية فى تلك السياقات بالمساواة بين المرأة و الرجل. غير أن المساواة يمكن، في العادة، الاعتراف الكامل بها، داخل تلك الثقافات والتقاليد. فالثقافة و العادات ديناميكيان، وتراث الفقه مرن و ديناميكى و غنى بادوات الإصلاح. يجب على الدول الأطراف أن تعمل على تحقيق العدل و المساواة التامة في الحقوق لجميع مواطنيها.

المضي قُدُمًا: الانخراط مع سيداو

ترى مساواة أنه لا يمكن أن يكون هناك عدل في زماننا وسياقنا بدون مساواة بين الجنسين. يمكن لسيداو أن توفر الاليات اللازمة للدول في مسارها نحو تحقيق العدل. وقد قاومت حكومات بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة تطبيق سيداو مستندة إلى حجج دينية، تؤكد مساواة أن هناك ارضية مشتركة بين اتفاقية سيداو وقوانين الأسرة المسلمة.

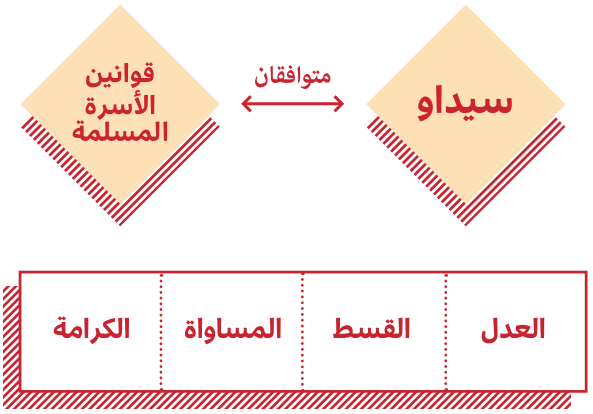

على كل الحكومات، بما فيها حكومات الدول ذات الأغلبية المسلمة، أن تكون قادرة على التطبيق الكامل لسيداو للأسباب التالية:

- العدل، والقسط، والمساواة، والكرامة كلها متجذرة في تعاليم الإسلام. وبالتالي، يجب أن تنعكس تلك القيم في القوانين التي يتم سنها باسم الإسلام.
- وضعت تعاليم القرآن المسلمين على مسار العدل لكل البشر، ويجب أن تستأنف الحكومات السير على ذلك المسار اليوم. هذا فضلاً عن أن تراث الفقه الإسلامي يزخر بالأدوات التي تتيح هذا التغيير.
- لا يمكن تبرير قوانين الأسرة التي تؤبد عدم المساواة داخل الاسرة على أساس ديني. فقوانين الدولة ليست إلهية، بل هي مستندة إلى تفسيرات بشرية وتدوين انتقائي لنصوص دينية ولذلك يمكن تغييرها.
- عندما يستخدم الدين مصدرًا للقوانين والسياسات العامة، يحق لكل مواطن أن ينخرط في نقاش مفتوح، ويبحث عن حلول للوصول إلى مجتمع أكثر عدلًا، وقسطًا، وتعاطفًا.

إذا كان "الإسلام هو الحل"، وإذا كان الإسلام صالحًا لكل زمان، وإذا كان للإسلام أن يحقق العدل، فمن اللازم إذن أن تبحث الحكومات عن حلول جديدة للمشكلات التي يواجهها النساء والرجال في عالمنا الحديث. فالقوانين والممارسات يمكن أن تتغير، بل وتغيرت بالفعل في العديد من سياقات المسلمين لتصبح أكثر مساواةً وعدلاً. وهو أمر ممكن بسبب التوافق والتناغم بين المبادئ التي جاء بها القرآن، والفقه الإسلامي الإصلاحي، وحقوق الإنسان.

كيف نستطيع أن نعمل معًا لبناء مجتمعات مسلمة تساوي بين الجنسين؟

الناشر : "مساواة"، في 2017

musawah

هذه الورقة الموجزة جزء من سلسلة أوراق بناء المعرفة . تهدف هذه السلسلة إلى منح المهتم والقارئ الكريم شرحا مُيسرا للمفاهيم والأفكار المرتبطة بحقوق المرأة في التراث الفقهي الإسلامي. أوراق هذه السلسلة متاحة على موقع مساواة:
http://www.musawah.org/knowledge-building-briefs

أنتجت هذه الوثيقة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، وفي إطار برنامج "رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين" الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية. الرؤى المطروحة تعبر عن وجهة نظر مساواة ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من الممولين.

نسخ، أو إعادة إنتاج، أو تهيئة أو تخزين أي جزء من هذا المنشور في أنظمة الاسترجاع، أو بثه في أي شكل أو بأي وسيلة للوفاء بالاحتياجات المحلية مباح طالما لم يقصد من ذلك جني أي مكاسب مادية، مع مراعاة ذكر مساواة كمصدر للمادة في أي نسخ، أو إعادة إنتاج، أو تهيئة أو ترجمة. كذلك يجب إرسال نسخة من أي إعادة إنتاج أو تهيئة أو ترجمة إلى مساواة على العنوان الموضح بموقعها الإلكتروني.

musawah@musawah.org | arabic.musawah.org

Design by *Sueh Li*